المطلب الثاني: تنظيم مهنة الطب الشرعي في الجزائر

نتعرض إلى المركز القانوني ثم إلى هيكلة الطب الشرعي.

أولا –المركز القانوني للطبيب الشرعي: من هو الطبيب الشرعي؟ الطبيب الشرعي هو طبيب متحصل على شهادة طبيب مختص في الطب الشرعي بعد دراسة الطب العام لمدة سبع سنوات ثم 4 سنوات تخصص في الطب الشرعي وقد أصبح التخصص في الطب الشرعي في الجزائر بهذا الشكل منذ 1996، وكلن قبل ذلك مندمجا في طب العمل.

يتحصل الطبيب الشرعي على شهادة الدراسات الطبية المتخصصة D.E.M.S بعد إجراء امتحان على المستوى الوطني، أما برنامج الدراسة فيحتوي على ما يلي:الطب الشرعي القضائي والعلوم الجنائية الذي يشمل علوم الموت والتشريح الطبي، تعويض الأضرار الجسمانية والخبرة الطبية الشرعية، قانون الطب وأخلاقيات مهنة الطب، الطب العقلي، الطب الشرعي التسممي، علم الأمراض، طب السجون أو الطب داخل المؤسسات العقابية.

يوزع الأطباء الشرعيون بعد نيلهم شهادة الدراسات المتخصصة على المستشفيات أو المراكز الاستشفائية الجامعية حسب ترتيبهم، ولا يتبع الطبيب الشرعي في الجزائر لوزارة العدل، ولا يعمل تحت وصاية القضاء وإنما يتبع لوزارة الصحة، ولم يحظ الطب الشرعي كتخصص بالمكانة التي يستحقها، حيث يسجل القطاع عجزا فضيعا في الإمكانيات البشرية بسبب إحجام الأطباء على التخصص، وكذا في الإمكانيات المادية المنوطة به.[1]

ما دور الطبيب الشرعي؟ في نظر العدالة الطبيب الشرعي هو خبير مكلف بإعطائها رأيه حول مسائل ذات طابع طبي تخص الشخص سواء كان حيا أو ميتا، مدعيا كان أو مدعى عليه، ضحية كان أو متهم.، أما في نظر الهيئة الطبية فالطبيب الشرعي هو المستشار القانوني الذي يفيدها من خلال معرفته بالقانون الطبي وتجربته ويمدها بآرائه حول الجوانب القانونية لإشكال طبي فهو إذن المستشار الطبي للسلطات الإدارية، والقضائية والمستشار القانوني للهيئة الطبية.

يهتم الطبيب الشرعي عموما بكشف غموض الجانب الطبي في القضايا التي تعرض عليه، ويعتبر شاهدا فنيا محايدا أمام الهيئة القضائية التي قامت باستدعائه، وفي تبعيته لجهة معينة تبعية إدارية محضة لا

[1] قدر عدد العدد الإجمالي للأطباء الشرعيين ب 145 طبيب تقرير عن "تشريح واقع الطب الشرعي " المشار إليه.

يجب أن تؤثر في موقفه، فقد يتبع وزارة العدل، أو الداخلية أو التعليم العالي ويتبع في الجزائر وزارة الصحة، إلا في حالات معينة حيث يتم تعيين أطباء شرعيين، في المختبرات الوطنية و الجهوية للشرطة العلمية، و تتمثل مهام الطبيب الشرعي فيما يلي:

– معاينة المصابين في الاعتداءات الجسدية كضحايا الضرب والجرح وحوادث المرور وإصدار الشهادات الطبية التي تحدد مدة العجز بأمر من القضاء، ومعاينة ضحايا الاعتداءات الجنسية وإصدار الشهادات بشأنها ومعاينة حالات العنف خصوصا اتجاه الفئات الضعيفة كالمسنين والأطفال.

_ التنقل لمسرح الجريمة وأماكن اكتشاف الجثة للمشاركة في إبداء الرأي الطبي حول ظروف وملابسات الوفاة وكشف هوية الضحية.

– القيام بالتشريح الطبي في حالة الوفيات الغامضة التي تنتج عن عنف، والقيام بالاستعراف للتعرف على هوية الأشخاص الموتى المعثور عليهم.

–فحص الأشخاص الموقوفين تحت التحقيق بأمر من القضاء.

– وعلى الطبيب الشرعي عند قيامه بهذه المهام أتباع الطرق المنهجية والتحلي بالروح العلمية بالاعتماد على المبادئ التالية:

– التحقيق والشك في أبسط الأمور المعروضة عليه.

–الإتقان والدقة في أداء مهامه وخصوصا في عملية التشريح.

– تجنب التسرع في اتخاذ القرار وعدم الدخول في فرضيات معقدة.

– مراعاة الاختصار والوضوح في النتائج المقدمة.

ولقد عاين المختصين والمهتمين من رجال الطب والقضاء الظروف الصعبة التي يمارس فيها الأطباء الشرعيون مهامهم حيث أن مصلحة الطب الشرعي تعتبر غير ملائمة وغير مجهزة بوسائل العمل الأساسية، وقدتم تحويل بعض مصالح حفظ الجثث إلى مصالح للطب الشرعي، بالإضافة إلى انعدام المخابر المرتبطة بإجراء التحاليل المتعلقة ب sérologie, toxicologie, bistologie حيث يضطر الطبيب الشرعي إلى

الاتصال بمخابر المصالح الأخرى ما يؤدي إلى تعطيل مهامه، من جهة ثانية لم يتم إنشاء معاهد متخصصة في الطب الشرعي.

ثانيا– هيكلة الطب الشرعي في الجزائر: أنشأت الدولة هياكل خاصة بالطب الشرعي تابعة لوزارة الصحة وتتمثل في:

*اللجنة الطبية الوطنية للطب الشرعي: نصبت هذه اللجنة في أول جويلية 1996، بموجب قرار وزاري تقوم بمهمة استشارية لدى وزارة الصحة بتقديم توضيحات حول تطور الطب الشرعي وتنظيمه.

*مصالح الطب الشرعي: موجودة على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية أو داخل المستشفيات العمومية، حيث يتم فتح مصالح للطب الشرعي التابعة للمراكز الإستشفائية الجامعية بموجب قرار وزاري مشترك بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي أما تلك الموجودة داخل المستشفيات العمومية فتفتح بناء على قرار من وزير الصحة.

تتكون مصلحة الطب الشرعي التابعة للمستشفى الجامعي من خمس وحدات تتمثل في: وحدة الأبحاث والاستكشافات الطبية القضائية، وحدة التشريح القضائي، وحدة قانون وأخلاقيات مهنة الطب، وحدة التسممات، وحدة إسعاف المساجين، وتحتوي بعض المصالح على وحدات إضافية مثل وحدة التكفل بالأشخاص المدمنين على المخدرات.

*قسم العلوم الطبية والطب الشرعي: لا يتبع هذا القسم وزارة الصحة أو المستشفى وإنما هو هيكل تابع للمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام، يعمل به 15 اختصاصيا من بينهم 8 أطباء أخصائيين ويتكون من 3 مخابر، مخبر للطب الشرعي،مخبر للبيولوجيا، وآخر لعلم السموم. ويكلف هذا القسم خصوصا : تحليل مختلف الآثار المادية والعينات وتحديد مصدرها وخصائصها الوراثية التي تمكن من نسبتها إلى صاحبها. –التعرف على الجثث، التشريح الطبي الشرعي، إعادة تكوين الوجه، فحص حالات الغرق على الجثث بواسطة التعرف على الأسنان، ودراسة الحشرات لتحديد تاريخ ومكان الوفاة، وقد تم تزويد القسم بالتجهيزات والمعدات الحديثة التي تستعمل لإجراء الفحوص والاختبارات العلمية لمساعدة رجال الشرطة والقضاء على البقيام بمهامهم.

علاقة مصالح الطب الشرعي بمصالح الشرطة العلمية: هي علاقة وطيدة حيث تتعاون كلتا المصلحتين في عدة مجالات أهمها معاينة الوفاة والتحاليل التي تجري لمعرفة سببها، فعمل الشرطة العلمية هو أوسع

نطاقا فهو عمل تقني في مسرح الجريمة(وصف المكان، تثبيته بوضع الشريط الأمني، التصوير الفني والبحث عن الأدلة والآثار بنقل العينات ورفع البصمات)، ثم يتم اتصال مصالح الشرطة العلمية بمصلحة الطب الشرعي للقيام بالمعاينة الدقيقة للجثة والآثار المادية بتقرير حالة الوفاة وإثباتها، إجراء عملية التشريح الاختصاص الحصري للطبيب الشرعي، وكذا إجراء الخبرة الطوكسيكولوجية، وإجراء التحاليل اللازمة.